المملكة المغربية
وزارة العدل
الوزير

12 أكتوبر 2017

47 دي

إلى السادة

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

الموضوع: **حملة وطنية لتسجيل الأطفال غير المسجلين في سجلات الحالة المدنية.**

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فلا يخفى عليكم أن الدستور المغربي كرس المبادئ الأساسية لحقوق الطفل كما هي متعارف عليها دوليا، حيث أناط الفصل 31 بالدولة مهمة توفير الحماية القانونية والاعتبار الاجتماعي والمعنوي لجميع الأطفال بكيفية متساوية بصرف النظر عن وضعيتهم العائلية.

ولما كان حق الطفل في التمتع بهوية قانونية كاملة، مدخلا للتمتع بباقي الحقوق الأساسية لاسيما حق التعليم والعلاج والرعاية الصحية، فقد أطلقت الحكومة حملة وطنية لتسجيل الأطفال غير المسجلين في سجلات الحالة المدنية، بمشاركة كل القطاعات المعنية، ابتداء من شهر أكتوبر 2017، وذلك تنفيذا لقرار المجلس الحكومي المنعقد يوم فاتح يونيو 2017.

وتستهدف هذه الحملة أساسا الحالات المتعلقة بعدم تسجيل الأطفال بسجلات الحالة المدنية، إما بسبب معاناة الأزواج من صعوبات مادية أو جغرافية تحول دون القيام بإجراءات التسجيل، أو بسبب الأزواج الذين تطبع علاقتهم نزاعات أسرية، أو حالات الأبناء مجهولي النسب.

وبما أن وزارة العدل عضو رئيسي في اللجنة الوزارية المركزية المكلفة بتتبع أطوار هذه الحملة ومواكبتها، ونظرا لكون عملية التسجيل لا يمكن أن تتم إلا من خلال حكم قضائي تصرحي طبقا للمادة 30 من الظهير الشريف 1.02.239 الصادر بتاريخ 03 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية، فإنني أهيب بكم الانخراط بالجدية والحزم المعهودين فيكم لإنجاح هذه الحملة، وذلك من خلال تعبئة كل الموارد البشرية والتقنية واللوجستيكية بالمحاكم التي تشرفون على إدارتها من أجل تسهيل وتيسير الإجراءات وتبسيطها، والحرص على اختصار الزمن القضائي في هذا النوع من القضايا، وتكثيف التنسيق والتعاون مع كل الجهات المعنية، مع الحرص على حضور اجتماعات اللجان الجهوية والإقليمية التي تقرر إحداثها بهذه المناسبة بشكل منتظم، والتي تضم في عضويتها السادة الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية، وموافاتنا بتقارير مفصلة على رأس كل شهرين حول سير الحملة بدوائركم القضائية والصعوبات التي قد تعترضها حتى يتسنى لنا تدارسها ومناقشتها في إطار اللجنة الوزارية المركزية. **والسلام.**

وزير العدل

محمد أوجار